وشهد شهر كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٦٥ أيضاً، اجتماع «مجلس ادارة هيئة استغلال نهر الأردن وروافده» في القاهرة بتاريخ ١٩٦٥/١/١٣ في حين عقد الاجتماع الثاني للمجلس اياه يوم ١٩٦٥/٣/١٠.

قبل ذلك، عقدت «لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب» مؤتمرها الأول يوم ١٩٦٥/٢/٢٢ في جو تأزمت فيه العلاقات العربية ــ الالمانية الغربية. وفي حين أصدرت اللجنة قراراً بتأييد موقف الجمهورية العربية المتحدة من المانيا في ذلك الاجتماع، وجدت نفسها تجتمع مرة ثانية، بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨، لبحث موقف الرئيس التونسي بورقيبة وآرائه، وتعلن ازاءها رفض دعوته للاعتراف أو المصالحة أو التعايش مع اسرائيل.

من جهة ثانية، أعلن «مؤتمر وزراء الخارجية العرب» في اجتماعه المنعقد في القاهرة يوم ١٩٦٥/٣/١٤ موافقته على توصية «لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب» الخاصة بسحب السفراء العرب من بون وانذار المانيا بقطع العلاقات معها في حال اقامتها تمثيلاً ديبلوماسياً مع اسرائيل. وأعلن «مؤتمر وزراء الخارجية العرب» المنعقد في الدار البيضاء بتاريخ ١٩٦٥/٩/٩ أيضاً، رفضه لمذكرة الرئيس التونسي المقدمة لمؤتمر القمة العربي الثالث وامتناعه عن توزيعها أو عرضها على الملوك والرؤساء. وكان المؤتمر الثاني «لمجلس رؤساء الحكومات العربية» المنعقد في القاهرة قد قرر في وقت سابق، ١٩٦٥/٥/٢٦ تأكيد التزامه بقرارات مؤتمر القمة السابقة، والتنديد بموقف الرئيس بورقيبة الذي خرج عليها عندما دعا للصلح مع اسرائيل.

أما «مجلس الدفاع العربي الأعلى» الذي يضم وزراء الدفاع والخارجية ورؤساء الأركان، فقد عقد اجتماعه الأول في ١٩٦٦/١/٩، في حين عقد اجتماعه الثاني في ١٩٦٦/٥/٢٦، واجتماعه الثالث في الدار البيضاء بتاريخ ١٩٦٩/٩/١١. وفي هذا الاجتماع الأخير الذي تغيبت عنه تونس، بات واضحاً أن المملكة الأردنية ترفض دخول القوات العراقية والسعودية الى أراضيها، مما خلق أزمة أمكن تهدئتها عندما طلب الأردن احالة المسألة على مؤتمر القمة العربي الثالث الذي كان على وشك أن يعقد.

عقد مؤتمر القمة الثالث (الأخير قبل حرب ١٩٦٧) في الدار البيضاء يوم ١٩٦٦/٩/١٣ في أجواء خيم عليها الانقسام في الصف العربي[٤٥]. فالموقف من المانيا الغربية ــ كما شرحنا سابقاً ــ لم يكن موحداً بعد أن رفضت تونس والمغرب وليبيا سحب سفرائها من بون. والموقف من تصريحات الرئيس التونسي كان معتدلاً نسبياً (لدرجة اضطرت معها منظمة التحرير الفلسطينية للانسحاب من اجتماع لجنة ممثلي الملوك والرؤساء في ١٩٦٦/٤/٢٨) بسبب المواقف المتباينة في حدتها من تلك التصريحات. كذلك، كانت سوريا (بسبب رفض ج.ع.م. ارسال قوات لها) ولبنان والأردن (بسبب ضعف القدرة العسكرية العربية لرد أي هجوم استباقي اسرائيلي) قد أوقفت العمل في المشروع العربي لتحويل مجرى نهر الأردن. كما أن استمرار الحرب في اليمن بين قوات ج.ع.م. والقوات السعودية شكل بعداً اضافياً للصراعات العربية.

لذلك، لم يكن مستغرباً أن يتركز البحث في المؤتمر على الخلافات العربية وضرورة العمل لتخفيف حدتها تماماً، كما لم يكن مستغرباً أن يصدر «البيان المشترك» للمؤتمر في ١٩٦٦/٩/١٧، وفي مطلعه نص «ميثاق التضامن العربي» الذي وقعه الملوك والرؤساء